

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1577

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الثلاثاء، 1 حزيران/يونيه 2021، الساعة 15/00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

الرئيس: السيد سالومون إيهيث..... (الكاميرون)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1577 لمؤتمر نزع السلاح. وسأنتقل الآن إلى المتكلمين الذين لا تزال أسماؤهم مدرجة في قائمتي للمناقشة المواضيعية لهذا اليوم. وأعطي الكلمة لسعادة سفير فرنسا، السيد هوانغ.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إن فرنسا ملتزمة بالحفاظ على السلام وعلى سلامة وأمن أنشطة الفضاء الخارجي، تمشياً مع موقفها الثابت بشأن هذه المسألة. وهي ملتزمة التزاماً قوياً باحترام المبادئ الرئيسية التي تحكم هذه الأنشطة، ولا سيما مبدأ حرية الوصول إلى الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية الذي يكفله ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967. كما أن بلدي عازم على ضمان سلامة الأنشطة الفضائية وأمنها واستدامتها الطويلة الأجل، ويود أن يمنع تدهور ظروف استخدام الفضاء الخارجي وأن يحافظ على إمكانية وصول الأجيال المقبلة إليه. وإن قطاع الفضاء آخذ في التطور. فهو يتغير بسرعة وتتزايد أهميته. وكما ذكرنا الخبراء هذا الصباح، فقد صار الفضاء ضرورياً بسبب تطبيقاته التي تؤثر على الحياة اليومية والأغراض المدنية والعسكرية التي يمكن أن يُستخدم فيها.

ويعني هذا الاستخدام المتزايد للفضاء أن اعتمادنا على القدرات الفضائية سيزداد لا محالة. كما أنه يطرح تحديات جديدة من حيث السلامة والأمن. وتتعرض الفوائد التي نجنيها من التطبيقات الفضائية لتهديد خطير منبعه التدهور المستمر للبيئة الفضائية بسبب خطر وقوع حوادث وتزايد عدد الأعمال العدائية المتعمدة التي تزعزع الاستقرار ولا تتسم بالمسؤولية وتؤجج الشعور بانعدام الثقة بين الدول، والتي قد تؤدي في بعض الحالات إلى زيادة انتشار الحطام الفضائي إلى حد كبير. ويشكل ارتفاع كمية الحطام الفضائي خطراً كبيراً على أنشطتنا الفضائية، ويجب علينا معالجة هذه المشكلة، أولاً وقبل كل شيء ببتبيط الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى إحداث الحطام بصورة متعمدة. وإذا لم نتخذ أي إجراء، فمن المرجح أن تزداد الحالة سوءاً، ولن تتمكن الآليات القائمة والعمل الجاري من التغلب على هذه التحديات على نحو كامل. ولذلك، من المهم أن نفكر جميعاً في أفضل السبل لتعزيز سلامة الأنشطة وأمنها والحد من المخاطر والتهديدات المحدقة بالفضاء، من جميع جوانبها.

السيد الرئيس، أود أن أذكر هنا بآراء بلدي بشأن المبادئ اللازمة لوضع صك ملزم قانوناً بشأن الفضاء الخارجي. ففرنسا، كما أعربت عن ذلك في مناسبات سابقة، تؤيد هدف منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، ولا تعارض من حيث المبدأ صياغة صكوك وبدء مبادرات ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، ينبغي أن يجلب هذا الصك مكاسب حقيقية في مجال تعزيز أمن الفضاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، نعتقد أنه يجب أن يكون دقيقاً في تعاريفه وشاملاً في نطاقه. ويجب أن يتيح أيضاً إمكانية التحقق منه حتى يكون فعالاً.

وفي هذا الصدد، لا بد لي من القول إن التقييم الذي أجراه بلدي يختلف عن التقييم الذي قدمه زميلنا الموقر السيد حسن بشأن مسألتَي التعريف والتحقق، اللتين نعتبرهما ضروريتين لتحقيق أهدافنا المتمثلة في التنظيم الفعال. وإن مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي لا يفي بهذه المتطلبات. وتشوب مشروع المعاهدة المعروض على مؤتمر نزع السلاح والقرارات ذات الصلة المقدمة في اللجنة الأولى العديدي من العيوب. فلا تتضمن هذه الوثائق تعريفاً للسلاح في الفضاء، وهو أمر صعب نظراً لطابع المزدوج المتأصل للأجسام الفضائية. وتتناول نوعاً واحداً فقط من التهديدات، بينما تتجاهل التهديدات الصادرة من الأرض إلى الفضاء أو تلك الناجمة عن السلوك العدائي أو العدوان. وتستدعي التحديات الأمنية التي تفرضها البيئة الفضائية المتغيرة بسرعة رداً جماعياً وعملياً يستند إلى تدابير يمكن تنفيذها فوراً. ومن مصلحتنا المشتركة تعزيز مبدأ الاستخدام المسؤول للفضاء. ويجب أن نسعى إلى تهيئة مناخ من الثقة

والشفافية بين جميع الدول التي تتراد الفضاء في الحاضر والمستقبل. ويجب أن تعطى الأولوية اليوم لتعزيز تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة واعتماد معايير تضبط السلوك المسؤول للجهات الفاعلة في الفضاء، ولا سيما معيار يحظر الإنتاج المتعمد لأشكال متعددة من الحطام الذي يعبر طويلاً. وفي هذا الصدد، فإن اتباع نهج قائم على القدرات يرمي إلى حظر بعض المنظومات لا يبدو مناسباً ولا فعلاً. والواقع أن جزءاً كبيراً من الأصول الفضائية أصبح الآن مزدوج الاستخدام، مما يجعل من الصعب التمييز بين القدرات العسكرية والمدنية أو بين القدرات الهجومية والدفاعية، ويتعذر معه في نهاية المطاف اختيار حظر منظومات بعينها دون سواها.

وعلى نطاق أوسع، يُذكر بلدي بصعوبة تعريف السلاح في الفضاء الخارجي، نظراً لإمكانية استخدام أي جسم فضائي كسلاح. ويمكن أيضاً استخدام بعض القدرات اللازمة للحفاظ على إمكانية الوصول إلى الفضاء بحرية وبصورة مستدامة لأغراض عدوانية، مثل قدرات تقديم خدمات الصيانة في المدار وقدرات الإزالة النشيطة للحطام. ويبدو الآن أن النهج القائم على السلوك هو أنسب السبل وأكثرها واقعية لتحسين سلامة الفضاء في المستقبل القريب، لأنه سينظم سير بعض الأنشطة حتى لا يُنظر إليها على أنها عدوانية، مما سيقول من مخاطر سوء الفهم وسوء التفسير. ويهدف هذا النهج إلى التقليل من احتمال أن تؤدي هذه الأنشطة إلى زعزعة الاستقرار والحد من مخاطر التصعيد والنزاع في الفضاء. وعلاوة على ذلك، فإن النهج الذي يركز على آثار السلوك على المنظومات الفضائية أو البيئة أو السكان يبدو أكثر استدامة لأنه نهج لا يمكن أن تتجاوزه التطورات التكنولوجية في المستقبل.

وفي هذا السياق، نرحب باعتماد الجمعية العامة قرارها 36/75، الذي طرحته المملكة المتحدة وشارك بلدي في تقديمه وصياغته، بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ونعتقد أن هذه المبادرة تتيح مخرجاً من حالة الجمود الدبلوماسي التي سادت في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتشجع الدول الأطراف على دراسة ما في الفضاء من مخاطر وتهديدات وتوصيف أنماط السلوك غير المسؤول والمسؤول، وذلك من أجل إدراجها في تقرير الأمين العام. كما يطلق القرار عملية شاملة وتدرجية ومفتوحة لوضع المعايير وتحديد السلوك المسؤول. وقد أرسل بلدي مساهمته الوطنية إلى الأمين العام ويدعو الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى الرجوع إليها. وتحدد مساهمتنا توصيفاً للأعمال المسؤولة أو غير المسؤولة أو التي تنطوي على تهديد من حيث آثارها وأيضاً تأثيرها على الأمن والسلامة الدوليين، وتقترح التركيز على المعايير المتعلقة بثلاث فئات من السلوك: السلوك المتعمد الذي يحتمل أن يكون له تأثير كبير على البيئة الفضائية، والسلوك الذي ينطوي على خطر متزايد لسوء الفهم، والسلوك الذي قد يكون له تأثير على أمن الأشخاص والممتلكات.

السيد الرئيس، إن التحليل المتجدد للبيئة الفضائية وتهديداتها ومخاطرها قد دفع فرنسا إلى تكييف استراتيجيتها الفضائية الوطنية. وتتسم الاستراتيجية الفضائية المنشورة في حزيران/يونيه 2019 بطبيعة دفاعية. وتتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فالاضطلاع بالأنشطة الفضائية يجب أن يتوافق مع القواعد العامة للقانون الدولي والميثاق، الذي ينطبق برمته على الفضاء الخارجي. وفرنسا مستعدة لتقديم سياساتها الفضائية إلى مؤتمر نزع السلاح في المستقبل القريب، وفقاً للقرار 36/75 الذي يدعو الدول إلى ذلك. وهذه خطوة هامة ترمي إلى تعزيز الشفافية، إضافة إلى الحد من خطر سوء التقدير أو الحساب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير هوانغ، وأعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي على قائمتي، السفير ليدل ممثل المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكرك، السيد الرئيس، على تنظيم المناقشة المواضيعية لهذا اليوم بشأن البند 3 من جدول الأعمال المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي - وهو موضوع توليه المملكة المتحدة أهمية كبيرة. كما أعرب عن تقديري الكبير للعروض الأربعة الممتازة التي استمعنا إليها هذا الصباح. وأود أن أضم صوتي إلى صوتك في الترحيب بزميلتنا الجديدة من السويد، السفيرة ياردفلت.

وكما ذكرتنا السيدة أرشينار هذا الصباح، ظلت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مدرجة في جدول أعمال المؤتمر منذ ثلاثة عقود حتى الآن. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بُذلت طوال هذه المدة، سواء هنا في هيئة نزع السلاح أو في الجمعية العامة، فمن الإنصاف القول إن التقدم المحرز كان بطيئاً وتعذر التغلب على الصعوبات الحقيقية التي تطرحها طبيعة المجال الفضائي، والتي أشار إليها للتو زميلي سفير فرنسا. وفي الوقت نفسه، ازداد تعقيد المنظومات الفضائية وعددها ونطاق تطبيقاتها بمعدل غير عادي، كما زاد اعتماد جميع الدول على هذه المنظومات من أجل ازدهارها وأمنها.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، صوتت 164 دولة عضواً في الأمم المتحدة مؤيدة قرار الجمعية العامة 36/75 بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ويدل التأييد الواسع النطاق لهذا القرار على وجود إرادة لتجربة نهج جديد لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي - يكمل النهج الأخرى ولا ينافسها. ونعتقد أن هناك اعترافاً متزايداً بالأهمية الاستراتيجية للمنظومات الفضائية بالنسبة لجميع البلدان، وبالحاجة إلى نهج جديد شامل وكملي لمعالجة مشكلة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي طال أمدها. وقد بدأت المملكة المتحدة هذه العملية الجديدة إيماناً منها بأن التوصل إلى فهم مشترك لأنماط السلوك المسؤول يمكن أن يساعد على تجنب سوء التقدير والتصعيد الذين قد يؤديان إلى النزاع - الذي قد يكون له تأثير كارثي - ومعالجة العوامل التي يمكن أن تسبب سباقاً للتسلح في الفضاء الخارجي.

وطلب القرار إلى الدول دراسة التهديدات التي تتعرض لها المنظومات الفضائية وتبادل الأفكار فيما بينها بشأن مواصلة تطوير وتنفيذ المعايير والقواعد والمبادئ المتعلقة بأنماط السلوك المسؤول، وبشأن الحد من مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. وقد سررنا باستجابة الدول والمجتمع المدني للدعوة إلى المساهمة في تقرير الأمين العام. وأود أن أشكر جميع الذين استجابوا لتلك الدعوة.

وفي مساهمتنا، حددنا كيف يجب على الجهات التي تضطلع بأنشطة في الفضاء التعامل مع عدد من التحديات التي تواجه العمل في الفضاء. وتشمل هذه التحديات ما نشير إليه باسم "المخاطر" التي يمكن أن تلحق الضرر بمنظومة فضائية - وهي تحدث عادة بطريقة طبيعية في البيئة الفضائية، أو تكون نتيجة لنشاط فضائي (مثل الحطام). وقد أحرز تقدم كبير في التصدي لهذه التحديات في محافل أخرى، كما سمعنا من السيدة أرشينار.

ونشير إلى الفئة الثانية من التحديات باسم "التهديدات"، وهي الأعمال أو الأنشطة التي تستخدم قدرات تهدد المنظومات الفضائية التابعة لدولة أخرى. ويستطيع عدد من الدول بالفعل تهديد المنظومات الفضائية لبلدان أخرى، باستخدام قدرات مثل أسلحة الصعود المباشر، والأسلحة ذات المدار المشترك، وأسلحة الطاقة الموجهة، والأسلحة الإلكترونية، والقدرات السيبرانية. وهذا ليس نظرياً، بل إن هذه التكنولوجيات موجودة بالفعل واستُخدمت. وعليه، يبدو أن الدعوة إلى عدم وضع أسلحة في الفضاء عفا عليها الزمن وتتجاهل التنوع الواسع في القدرات التي باتت تهدد المنظومات الفضائية اليوم.

وفي المساهمة التي قدمناها نحذب إجراء مزيد من المناقشات على مستوى الخبراء بشأن سبعة أنواع من الأنشطة، وهي: '1' تدمير سائل أو التهديد بتدميره؛ '2' استخدام منظومات الصعود المباشر المضادة للسوائل؛ '3' التهديدات غير الحركية، مثل أشعة الليزر؛ '4' التهديدات الرامية إلى التسبب في فقدان صور الأصول الفضائية أو فقدان القدرة على رؤية هذه الأصول؛ '5' تشويش إشارات تحديد الموقع والملاحقة والتوقيت الصادرة عن السوائل؛ '6' الحد من قدرة جهة التشغيل الأرضية على التحكم في السائل؛ (7) عمليات الالتقاء وعمليات التقارب.

ولا ترغب المملكة المتحدة في أن تُملّي الكيفية التي يمكن بها تناول هذه الأنواع من الأنشطة. غير أن المساهمة التي أدلينا بها تتضمن بالفعل، كوسيلة لبدء المناقشة، بعض الأمثلة على الكيفية التي يمكن بها لأنماط السلوك المسؤول أن تقلل من المخاطر المتصلة بهذه المجالات. ولن أخوض في تفاصيل هذه المسائل الآن، ولكنها متاحة بالطبع على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وتتطلع المملكة المتحدة إلى تقرير الأمين العام والمناقشات التي ستعقب ذلك مع أعضاء الأمم المتحدة.

السيد الرئيس، دعا قرار الجمعية العامة 36/75 أيضاً الدول إلى إبلاغ هذا المؤتمر، "على أساس طوعي، بسياساتها أو استراتيجياتها أو عقائدها الوطنية في مجال أمن الفضاء" وفقاً للولاية المنوطة بهذه الهيئة ودعماً لها.

وفي هذا العام، ستصدر المملكة المتحدة عدداً من الإعلانات بشأن سياساتها الفضائية، استناداً إلى الالتزام الذي قطعته على نفسها في الاستعراض المتكامل للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية المنشور مؤخراً "بجعل المملكة المتحدة جهة فاعلة مفيدة في الفضاء، مع استراتيجية فضائية متكاملة تجمع لأول مرة بين السياسة الفضائية العسكرية والمدنية". ويشير الاستعراض المتكامل إلى أن الفضاء سيكون مجالاً للفرص المتزايدة، حيث يتيح تطبيق التكنولوجيات الجديدة في الفضاء إمكانيات جديدة - يمتد نطاقها من الفرص التجارية إلى التنمية الدولية والعمل المناخي. غير أنه يقر أيضاً بأن زيادة الاستخدام التجاري والعسكري للفضاء سيجعله مجالاً هاماً للمنافسة؛ وستكون هناك مخاطر كبيرة على الاستقرار الاستراتيجي إذا لم يُدر ذلك وينظّم بطريقة فعالة. وعلى هذا النحو، حدد الاستعراض المتكامل استراتيجية المملكة المتحدة لدعم نمو قطاعها الفضائي التجاري، ولا سيما القدرة على إطلاق سواتل من المملكة المتحدة بحلول عام 2022، وحماية مصالحنا في مجال فضائي يتسم بقدر أكبر من الازدحام والتنازع.

ويقوم حالياً المجلس الوطني للفضاء، الذي أنشئ حديثاً ويتمتع بمركز لجنة وزارية، بإعداد أول استراتيجية وطنية للبلد تخص مجال الفضاء. ونأمل أن نتّمكن من عرض هذه الاستراتيجية في وقت لاحق من دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام. وبعد نشر الاستراتيجية الفضائية الوطنية، نعتزم أيضاً نشر الاستراتيجية الفضائية الدفاعية. وستنطلي بالشفافية التامة بشأن هاتين الاستراتيجيتين، وسنعرضهما عندما توضعان في صيغتهما النهائية.

وتمثل القيادة الفضائية للدفاع في المملكة المتحدة أحد العناصر التي أنشئت بالفعل منذ 1 نيسان/أبريل من هذا العام. وهي قيادة مشتركة مكونة من البحرية الملكية، والجيش البريطاني، والقوات الجوية الملكية، والخدمة المدنية. وعندما تصبح هذه القيادة الفضائية قادرة على العمل بصورة كاملة، فإنها ستتولى قيادة جميع القدرات الفضائية للبلد والتحكم فيها. وتشمل هذه القدرات مركز العمليات الفضائية للمملكة المتحدة، الذي تتمثل مهمته في فهم المجال الفضائي ورصده من أجل حماية أصول أو توابع البلد المدارية والدفاع عنها وضمان الوصول إليها؛ ونظام سكاينت للاتصالات بواسطة السواتل؛ ومحطة فايلينديلز للرصد الفضائي والإنذار المبكر بالفدائف التيسيرية التابعة لسلاح الجو الملكي؛ وقدرات تمكينية أخرى.

السيد الرئيس، إن استمرار مشاركة المملكة المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى وضع معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول في الفضاء، والحد من خطر نشوب النزاعات، وإدارة التهديدات القائمة في الفضاء أو الناشئة عنه جزء لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية. ونتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام في وقت لاحق من هذا الصيف عملاً بقرار الجمعية العامة 36/75. وفي غضون ذلك، يجب أن نفكر أيضاً في مسألة الشكل الذي ينبغي أن تتخذه المناقشة الإضافية المنصوص عليها في القرار 36/75.

وما فتئنا نقول إن العملية ينبغي أن تكون متناغمة وشاملة للجميع. ونعلم أنه سيكون هناك تباين في الآراء بشأن كيفية التصدي لهذه التحديات، وعلينا أن نوفق بينها إذا أردنا أن نحرز تقدماً. ولذلك، سيتعين أن تتطور العملية وهي تمضي قدماً، دون المساس بالشكل الذي سنتخذه الحلول التي سنطرحها.

ونلاحظ أن كثيراً من المساهمات الوطنية تدعو إلى بدء مرحلة أخرى من العمل الجماعي للتوصل إلى فهم مشترك لماهية السلوك المسؤول وغير المسؤول والمهدد للمنظومات الفضائية؛ والمعايير والقواعد والمبادئ القائمة بالفعل؛ وما ينبغي القيام به لزيادة تطوير هذا الإطار. وسنتشاور مع الدول الأعضاء بصورة مكثفة خلال الصيف أثناء التحضير لعرض مشروع القرار على الدورة المقبلة للجنة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني لكل من أبدى وجهة نظره بشأن هذه المسائل. ونتطلع إلى العمل معكم جميعاً في الأشهر والسنوات المقبلة لوضع نهج لأمن الفضاء الخارجي يناسب الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير زنيبر، ممثل المغرب.

السيد زنيبر (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح التي تتيح لنا -علاوة على الاستفادة من مهارتك الشخصية - فرصة لإيصال رسائل هامة عن أولويات نزع السلاح والسلام والأمن على الصعيد الدولي. كما أشكر خبراء البعثة الدائمة لمصر، والوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على العرض الشامل الذي قدموه بشأن النقاط التي تناولوها كمقدمة لجلسة اليوم.

وأود أن أبدأ ببيان بملاحظة معروفة بالتأكيد، ولكن يجدر التذكير بها. فالفضاء، برمته، ليس مجرد تحدٍ ينبغي التغلب عليه، بل هو أحد أصول وموارد التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم. وفي الأيام الأولى، كان الفضاء جبهة جديدة وكان يُنظر إليه على أنه مكان مخصص فقط للأنشطة المدنية التي ستساعد على توقع الكوارث الطبيعية والأزمات باستخدام تكنولوجيا جديدة مصممة لتيسير الحياة على وجه الأرض. ولقد أدركنا منذ عدة عقود أن مفهومنا للفضاء قد تغير وأن الفضاء أصبح مسألة استراتيجية للغاية بين بعض الدول.

ودون الخوض في مزيد من التفاصيل حول مجالات الاختلاف، وفي إطار المساهمة في مناقشتنا اليوم، أود أن أذكر بأن إدارة السياسة الفضائية في بلدي تقع على عاتق مؤسستين، هما المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي والمركز الملكي للدراسات والأبحاث الفضائية. وتهتم هاتان المؤسستان المعنيتان بعلم الفضاء بالتطبيقات العملية لتكنولوجيا الفضاء، والتدريب، ونقل المعارف في العديد من المجالات، منها الزراعة والغابات والموارد المائية، والجيولوجيا والتعدين، والمخاطر الطبيعية، وتخطيط استخدام الأراضي، وعلوم المحيطات، وإدارة سواحل المملكة.

وفي إطار سعي المملكة المغربية للتوافق مع المعايير الدولية المتبعة في هذا المجال، أطلقت ساتلين في المدار، الأول في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 والثاني في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

وغطى هذان الجهازان ما لا يقل عن 250 000 كيلومتر مربع في عام 2019 وأصدرا حوالي 370 خريطة، مما ساهم في النهوض بالعديد من القطاعات والمجالات وتطويرها، ومنها الزراعة والبيئة والتنبؤ بتغير المناخ. وإضافة إلى ذلك، أطلقت المملكة في عام 2020 برنامجاً لبناء سواتل نانوية في جامعات متخصصة. ويرمي هذا البرنامج إلى تطوير البحث العلمي في المغرب، والتدريب التدريجي والمطرّد للموارد البشرية المتخصصة في تكنولوجيا الفضاء. كما استضاف المغرب، في مدينة مراكش في نيسان/أبريل 2019، الدورة الأولى للمؤتمر العالمي المعني بالفضاء من أجل البلدان الناشئة، الذي نظمه الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية والمركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي بدعم من المركز الوطني الفرنسي للدراسات الفضائية. وتمثل الهدف من هذا المؤتمر، وهو الأول من نوعه، في إشراك الاقتصادات الناشئة بصورة فعالة في الأنشطة الفضائية عن طريق تسليط الضوء على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للتطبيقات الفضائية، وشرح مختلف النماذج المالية المستخدمة لتحسين الموارد المخصصة لبرامج الفضاء الوطنية، وتحديد فرص نقل التكنولوجيا والمهارات، وتعزيز فهم الاحتياجات من البنية التحتية الأساسية اللازمة لتنفيذ برامج الفضاء الوطنية، وزيادة الوعي بالعناصر التشريعية والسياساتية الرئيسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند وضع الأسس لبرامج الفضاء الوطنية.

ورغبة من المملكة المغربية في المشاركة الكاملة في الابتكار في قطاع الفضاء في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، فإنها تستضيف منذ نحو 20 عاماً المركز الإقليمي الأفريقي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء باللغة الفرنسية. والمركز هيئة منتسبة إلى الأمم المتحدة، وتتمثل مهمته في تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات واجتماعات للخبراء التقنيين على الصعيد الإقليمي لتحسين المهارات التقنية للأخصائيين والمدرسين والإداريين وصناع القرار وإطلاعهم على التقدم المحرز في تطبيقات تكنولوجيا الفضاء.

وقبل أن أختتم كلمتي، السيد الرئيس، أود أن أؤكد أن جميع الإجراءات التي يتخذها بلدي موجهة بالطبع نحو الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، ومن ثم أعتمد أن المغرب من المناصرين بشدة للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، بما في ذلك هنا في مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أشدد على الشواغل الرئيسية التي لا تساور المملكة المغربية فحسب بل العديد من الدول التي تجد نفسها مضطرة، سواء في هذا المجال أو فيما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها من المسائل الحساسة، إلى العمل من أجل اعتماد صك قانوني دولي يوفر أفضل إطار ممكن لتحقيق التوازن بين الدول، وذلك بغية الحفاظ على استقرار هو هش بالفعل، ولنقل بصراحة شديدة أنه يتعرض لتهديد متزايد. ومن شأن السياسات الوطنية المتعلقة بعسكرة الفضاء وتطوير القدرات التقنية أن تشكل تهديداً حقيقياً للأمن الدولي ينبغي التصدي له دون مزيد من التأخير. ورغم أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن بعد من اعتماد إطار معياري ملزم بشأن هذه المسألة، فإن المناقشات في إطار بنود جدول الأعمال ستساعدنا على تقريب وجهات النظر والحد، على الأقل، من سوء الفهم بشأن آراء كل بلد معني.

وأخيراً، السيد الرئيس، ينبغي أن نعمل معاً لوضع حد لهذه السياسة القائمة على الردع بالقوة، التي لم تحقق سوى نجاح ضئيل جداً في مسائل أخرى تترك تفاصيلها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير زيبير. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثلة الأرجنتين.

السيدة بورتا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر للسيد باسم حسن من البعثة الدائمة لمصر وممثلي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والسيدة ناتاليا أرشينا من الوزارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية على العروض التي قدموها، والتي ساعدت بلا شك على حفز النقاش في هذا المؤتمر بشأن موضوع اليوم.

السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أؤكد أن وفد بلدي يقر بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء وبالحق السيادي لكل دولة في المشاركة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية حصراً، وهو مقتنع بما يمكن أن يجلبه استخدامه من منافع للتنمية البشرية.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الدور الأساسي الذي تضطلع به معاهدة الفضاء الخارجي في الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وفي تعزيز مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، من أجل صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

وفي إطار هذه المناقشة المواضيعية، يود وفد بلدي أن يشدد على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بوسائل منها حظر نشر الأسلحة فيه، من شأنه أن يجنبنا خطراً جسيماً على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الخصوص، تؤيد الأرجنتين إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وريثما يتحقق ذلك، فإن اعتماد تدابير دولية لكفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي أمر مستصوب وضروري بلا شك. بل قد يكون من المفيد اعتماد تدابير ملزمة مثل تلك التي ذكرتها سلفاً، ولا سيما ما تعلق منها بالإخطار بأنشطة الفضاء الخارجي وتسجيلها.

ويؤيد وفد بلدي أيضاً اتباع نهج شامل، أي أن أيّ صك لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ينبغي أن يشمل تنظيم أنماط السلوك إضافة إلى مراقبة القدرات والمعدات والتكنولوجيات. وبالمثل، وأخذاً في الاعتبار الطابع المزدوج لتكنولوجيا الفضاء، نعتقد أنه ينبغي، أثناء التفاوض على هذا الصك، إيلاء اهتمام خاص لمسألة تجنب العناصر التي يمكن أن تؤثر على الحق في تطوير واقتناء التكنولوجيا والمعدات اللازمة لاستخدام الفضاء الخارجي استخداماً سلمياً. وفي هذا السياق، من المهم أيضاً أن يتضمن أي صك يُعد في هذا الشأن أحكاماً تتعلق ببناء القدرات على أساس الالتزامات المنصوص عليها فيه.

وفيما يخص النقاش الدائر بشأن إدراج عنصر التحقق في صك يُعتمد في المستقبل، يرى وفد بلدي أن هذا العنصر يمثل أحد الصعوبات الرئيسية التي تعترض وضع صك ملزم. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أنه من الضروري ربط الأنواع المختلفة من التهديدات بآليات تحقق مختلفة.

ويشدد وفد بلدي أيضاً على أهمية الاستفادة، لدى التفاوض بشأن معاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، من نتائج المداولات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي جرت خلال السنوات القليلة الماضية في أفرقة عاملة وأفرقة خبراء مختلفة في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وختاماً، السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يشدد على أنه بينما يمكن بالتأكيد تطبيق الإطار القانوني الحالي على أنشطة الفضاء الخارجي، فإن الطابع الخاص لهذا الفضاء قد يستلزم وضع صك محدّد لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يمكن أن يشمل عناصر لا تتناولها الصكوك الأخرى - مثل نشر الأسلحة التقليدية - من جهة، وتدابير طوعية وإلزامية لكفالة الشفافية وبناء الثقة، من جهة أخرى، ويدون التفسيرات المتفق عليها لكيفية تطبيق الإطار القانوني القائم من قبل على الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل إسبانيا.

السيد سانتشيث دي ليرين غارثيا - أوبييس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلّم فيها أثناء فترة رئاستك، أود أن أتقدم لك بأصدق التهاني وأؤكد لك تعاون وفد بلدي الكامل في ضمان تنويع العمل المنجز في ظل رئاستك بما يستحقه من نجاح. وأود أيضاً أن أشكرك على الجدول الزمني الذي قدمته في 21 أيار/مايو، والذي يبين مواعيد الجلسات العامة

ومواضيعها وأعضاء حلقات النقاش. وتيسر هذه الوثيقة أعمالنا وتتيح إمكانية التنبؤ بها، ونحن ممتنون لذلك. كما أعرب عن تقديري للعروض التي قدمها المتحاورون، والتي تساعدنا على صياغة مداخلتنا.

السيد الرئيس، تكتسي مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي أهمية متزايدة. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا تكاثراً للأنشطة المنجزة في الفضاء الخارجي، وتضاعفاً لعدد الأطراف المعنية وتنوعاً فيها. وباختصار، فإننا نرى الفضاء الخارجي يتحول إلى مصدر لتهديدات محتملة للأمن العالمي إذا لم تُنظَّم أنماط السلوك فيه على النحو الواجب. وأصبحت القدرات أو التكنولوجيات التي كانت مجرد خيال علمي قبل عقود حقيقة واقعة الآن. وهي تطورات يجب ألا يغض مؤتمرون نزع السلاح الطرف عنها.

والواقع أن أمن الفضاء الخارجي واستدامته أمر يهتما جميعاً، دون استثناء. ويتيح الفضاء الخارجي فرصة للجهات الفاعلة المدنية والتجارية والعسكرية، مع التكنولوجيات السريعة التطور التي تعزز إمكاناته. ويمكن أن تؤدي هذه الإمكانيات، إذا أسيء استخدامها أو توجيهها، إلى تهديدات إلكترونية، وحطام فضائي، وعدم الامتثال لتخصيصات مواقع السوائل، وغيرها من المشاكل التقنية والأمنية. وإجمالاً، فإن الفضاء أخذ في التغير والمنافسة فيه أصبحت أشد من أي وقت مضى، بيد أن الأنشطة وأنماط السلوك في الفضاء الخارجي ليست منظمة تنظيمياً كافياً.

وفي هذا الصدد، فإن القواعد المستمدة من ميثاق سان فرانسيسكو، ومعاهدة الفضاء الخارجي، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك، وحتى المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والتي عُرضت علينا اليوم، ليست كافية. ولذلك، من الضروري أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن برنامج عمل يمكننا من التفاوض على صك ملزم قانوناً وتحديدته لتنظيم أنشطة الأمن المدني والأنشطة العسكرية والتجارية في الفضاء الخارجي. وهذا طموح كبير. بل إن بعض الوفود ترى أن ذلك مستحيل. ولكنه في الوقت نفسه أولوية بالنسبة للأمن العالمي وأمن الجميع، لأن أي عمل يحدث في الفضاء، سواء كان ضاراً أو نافعاً، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة للغاية على الأرض.

ويحتاج الفضاء الخارجي إلى قدر أكبر من الشفافية والقدرة على التنبؤ، وهو ما سيؤدي إلى قدر أكبر من الأمن والاستدامة. وفي هذا الصدد، يجب إنشاء قنوات اتصال لتيسير تبادل المعلومات فيما بين مشغلي الفضاء وإنشاء سجل للمشغلين يتضمن معلومات عما يقومون به وكيف وأين يقومون بذلك من أجل تيسير إدارة حركة المرور في الفضاء، مع التركيز على التنسيق، وقبل كل شيء، على بناء الثقة بين المشغلين، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين أو تجاريين.

السيد الرئيس، أود في هذا السياق أن أشير، على غرار وفود أخرى سبقتني، إلى قرار الجمعية العامة 36/75 بشأن أنماط السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، الذي شاركت إسبانيا في تقديمه واعتمد في العام الماضي بأغلبية ساحقة. وينشئ هذا القرار إطاراً جديداً وبناءً وظيفياً وعملياً وشاملاً للجميع. وهو إطار يتيح للمجتمع الدولي أن يفكر في ماهية التهديدات وأنماط السلوك المسؤول أو غير المسؤول في الفضاء الخارجي، عن طريق تبادل المعلومات وإجراء محادثات متعددة الأطراف. وترى إسبانيا أن هذه العملية في حد ذاتها تكتسي أهمية. ولهذا السبب، قدم بلدي بالفعل التقرير الوطني المطلوب في القرار المذكور آنفاً لتمكين الأمين العام للأمم المتحدة من إعداد تقرير نأمل أن يوفر أساساً متيناً للمفاوضات التي ستجري في المستقبل. ويعتقد وفد بلدي أيضاً أن هذه المفاوضات والمناقشات المقبلة ينبغي أن تكون شاملة للجميع قدر الإمكان، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال. وبدون هذه الجهات الفاعلة، لا يمكننا أن نتحدث عن الفضاء الخارجي اليوم - وربما كان سيكون من المفيد لو شارك في حلقة النقاش اليوم عضو يمثل القطاع الخاص.

وتؤيد إسبانيا العملية التي بدأت عملاً بهذا القرار، وتشجع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على المشاركة في هذه العملية. ونحن، باعتبارنا مؤتمر نزع السلاح، من واجبنا أن نحدد التهديدات، وأن نميز بين أنماط السلوك المسؤول وغير المسؤول، وأن نسهم في نهاية المطاف في توفير فضاء خارجي سيمتد الأمن والأمان والاستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إسبانيا. والبلد التالي على قائمتي هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمح لي في البداية أن أعرب لك عن امتناني على تنظيمك هذه الجلسة التي تركز على أحد البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للمتعاونين على العروض الشاملة والمثيرة للاهتمام التي قدموها بشأن هذا الموضوع الهام.

ويؤيد وفد بلدي بيان مجموعة الـ 21 ويود أن يضيف بضع تعليقات بصفته الوطنية. فالفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية، وأصبحت تكنولوجيا الفضاء جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، في سياقات مثل البحث العلمي، والاتصالات، ورصد أحوال الطقس، والكشف عن الكوارث الطبيعية، وما إلى ذلك. غير أن تزايد عدد الجهات الفاعلة في الفضاء الخارجي والتطور السريع لتكنولوجيا الفضاء يؤثران تأثيراً كبيراً على أمن وبيئة الفضاء الخارجي. ورغم أن معاهدة الفضاء الخارجي تنص على الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، فإن هناك قلقاً عالمياً إزاء تزايد خطر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يمكن أن يحول هذا الفضاء إلى ساحة وغي جديدة أو ميدان للمواجهة العسكرية. ويشكل هذا التطور تهديداً خطيراً للسلم والأمن العالميين، ويمكن أن يجعل الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي عرضة للخطر.

السيد الرئيس، لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في موقفها المعارض لتسليح الفضاء الخارجي. كما أنها تعارض الممارسات القائمة على ازدواجية المعايير في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. فينبغي أن يكون الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي متاحاً لجميع الأمم دون أي تمييز. وفي الوقت نفسه، يشدد وفد بلدي على أهمية الشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي لضمان أمنه واستخدامه في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، أيدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي كان إحدى المسائل الرئيسية التي تناولتها مناقشات مؤتمر نزع السلاح. وتنص الفقرة 80 من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة على أنه "لحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقاً لروح المعاهدة". ولما كانت الصكوك الدولية القائمة غير كافية للتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه أمن الفضاء الخارجي وسلامته، فإن من الأهمية بمكان وضع إطار قانوني لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإيجاد حل لهذه المسألة هو المهمة التي تحظى بالأولوية في عمل هذا المؤتمر.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بالصيغة المحدثة من مشروع المعاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي الذي اشتركت في تقديمه جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، والذي من شأنه أن يسهم إسهاماً إيجابياً في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن شأن هذا النص أن يوفر أساساً جيداً لإجراء مناقشة موضوعية في مؤتمر نزع السلاح تقضي إلى إمكانية بدء المفاوضات.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة للمساهمة بصورة بناءة في تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وستواصل دعم الجهود العالمية الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ألمانيا.

السيد بيلز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستك، أودّ في البداية أن أهنئك على توليك هذه المسؤولية المهمة وأؤكد لك كامل دعم وفد بلدي. وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بسفيرة السويد الجديدة، السيدة ياردفلت، وأن أشيد بالمتحاورين لجلسة هذا الصباح على عروضهم الثاقبة والمحفزة.

السيد الرئيس، إن التصدي للتحديات الأمنية التي يفرضها المجال الفضائي أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، نظراً للتكنولوجيات والتطورات المتغيرة، والأهمية المتزايدة للفضاء الخارجي بالنسبة للأمن، والاعتماد المتزايد على الأصول والخدمات الفضائية، فضلاً على تزايد عدد الأجسام الموجودة في الفضاء والحطام الفضائي.

وإن المخاطر والتهديدات المتزايدة، ولا سيما التطوير المستمر للقدرات الفضائية المضادة، تهدد هدفنا المشترك المتمثل في حرية الوصول إلى الفضاء الخارجي واستخدامه استخداماً مأموناً وأمنياً ومستداماً. ومما يزيد هذا الوضع تعقيداً مسائل الاستخدام المزدوج والغموض الذي يكتنف الأهداف المتوخاة من بعض الأجسام والغرض من استخدامها؛ كما أن غياب القدر الكافي من الشفافية يزيد من مخاطر سوء التقدير والتصعيد في الفضاء.

وفي ظل هذه البيئة الأمنية التي تطرح تحديات متزايدة، تبقى ألمانيا ملتزمة التزاماً كاملاً بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. بيد أن الإطار القانوني الحالي وإطار تحديد الأسلحة غير كافيين للتصدي لجميع التهديدات والمخاطر الأمنية في الفضاء الخارجي والقدرات الفضائية المضادة المتطورة باستمرار. وعلى غرار مجالات مثل الأسلحة السيبرانية أو منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، يتطلب أمن الفضاء الخارجي نهجاً جديدة لتحديد الأسلحة.

وفي الوقت الحاضر، وبالنظر إلى خصائص الفضاء الخارجي مثل مسائل الاستخدام المزدوج وصعوبات الإسناد والتحقق، فإن الطريقة الأكثر عملية وواقعية لزيادة الأمن هي تحسين الثقة وتجنب المفاهيم الخاطئة والحسابات الخاطئة. وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي الاتفاق على معايير وقواعد ومبادئ تضبط السلوك المسؤول.

ولهذا السبب، فإن ألمانيا من أشد المؤيدين لقرار الجمعية العامة 36/75 والعملية التي أنشئت في إطاره، بما في ذلك تبادل الدول لتصوراتها بشأن التهديدات والمخاطر الأمنية المتصلة بالفضاء الخارجي وأفكارها بشأن كيفية التخفيف من هذه التهديدات والمخاطر.

وفي هذا الصدد، قدمت ألمانيا تقريرها الوطني وترحب بمختلف المساهمات الوطنية المقدمة لتنفيذ للقرار 36/75. ونتطلع كثيراً إلى تقرير الأمين العام، الذي رأينا اليوم مخططاً عاماً له، والذي سيمهد الطريق لتناول الموضوع بمزيد من التفصيل خلال جلسات اللجنة الأولى للجمعية العامة التي سنُعقد هذا العام.

والهدف الذي نصبو إليه هو زيادة التفاهم والوعي المشتركين من جانب المجتمع الدولي بالتهديدات والمخاطر الأمنية المتصلة بالفضاء الخارجي والاتفاق الفعلي على قواعد السلوك المسؤول وتنفيذها. والفضاء هو مشاع عالمي يُستخدم لفائدة البشرية جمعاء ومصالحها، كما ذكر الكثير من المندوبين اليوم.

وعليه، فإن المخاطر الأمنية الناشئة عن عدم استقرار البيئة الفضائية لها أثر سلبي على جميع الدول التي تعتمد على خدمات الفضاء الخارجي. ولذلك، من الضروري أن يُنظر على المستوى الدولي في التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها منظومات الفضاء الخارجي وأيضاً في التدابير اللازمة للتخفيف من آثارها والحد منها.

وفي هذا السياق، من المهم التأكيد على أننا لا نرى أن القرار 36/75 يتعارض مع النهج الروسي - الصيني. بل إن الاتفاق على معايير وقواعد ومبادئ تضبط السلوك المسؤول سيشكل الخطوة العملية الأولى نحو تعزيز الأمن والثقة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق للتوصل في نهاية المطاف إلى وضع صك ملزم قانوناً يكون أكثر شمولاً وفعالية وقابلية للتحقق منه ويشمل جميع التهديدات ذات الصلة المتعلقة بالفضاء الخارجي.

وخلاصة القول، السيد الرئيس، تظل ألمانيا ملتزمة التزاماً كاملاً بالمشاركة البناءة مع المجتمع الدولي لبناء الثقة والاطمئنان من أجل تعزيز الحفاظ على الأمن والأمان والاستدامة في بيئة الفضاء الخارجي حتى تستخدمها الأجيال الحالية والمقبلة استخداماً سليماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل جمهورية الصين الشعبية.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أرحب بسفيرة السويد في أسرة مؤتمر نزع السلاح. ويود الوفد الصيني أيضاً أن يشكر على تنظيم المناقشة المواضيعية التي جرت اليوم بين الدول الأعضاء في المؤتمر بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأشكر المتكلمين الرئيسيين الأربعة على البيانات التي أدلوا بها هذا الصباح. وإن الاستجابة بحماس للدعوة إلى التسجيل في قائمة المتكلمين لجلسة اليوم تعكس تماماً الأهمية الكبيرة التي يوليها أعضاء المؤتمر لهذا الموضوع.

وقدم لنا السيد حسن من مصر، هذا الصباح، عرضاً شاملاً للعمل المكثف الذي أنجز في السنوات الأخيرة في مختلف المحافل المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذا يذكرني بالمناقشة المواضيعية التي نظمها المؤتمر قبل عامين حول نفس الموضوع. وفي ذلك الوقت، قدم أيضاً السفير البرازيلي دي أغيار باتريوتا، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، إحاطة شاملة للمؤتمر. وعكس هذان البيانان الأهمية الكبيرة التي توليها الأوساط الدولية المعنية بتحديد الأسلحة لمسألة أمن الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، جرت مناقشة شاملة ومتوازنة وموضوعية ومحيدة بشأن مختلف الأفكار والمقترحات بطريقة رشيدة ومسؤولة ومهنية.

وإننا نؤيد هذا النوع من جو العمل. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعالج على وجه الاستعجال مسألة أمن الفضاء الخارجي باعتبارها من أكثر المسائل إلحاحاً في جو العمل هذا. وتعكس البيانات التي أدلى بها في جلسة اليوم اتفاقاً عاماً على أن الأنشطة الفضائية، في ضوء زيادة أنشطة تطوير الفضاء واستكشافه والتقدم المحرز في علوم وتكنولوجيا الفضاء وتوسيع نطاق تطبيقاتها، تسهم في نفس الوقت في تنمية المجتمع البشري وازدهاره وتطرح أيضاً تحديات ومخاطر أمنية متزايدة. ومع ذلك، هناك عدد من الآراء المتباينة بشأن كيفية التصدي بفعالية للتحديات الأمنية في الفضاء الخارجي.

وفي البيان الذي أدلى به سفير الولايات المتحدة صباح اليوم، أشار على وجه التحديد إلى العيوب الأساسية التي تشوب مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي الذي اقترحه الصين وروسيا في المؤتمر، ورسم صورة للتهديد الصيني للفضاء الخارجي. ورداً على ذلك، أود أن أقول إن العيب الأساسي في بيان سفير الولايات المتحدة هو أنه لا يذكر قط استراتيجية الولايات المتحدة

الطويلة الأمد المتمثلة في "الهيمنة على الفضاء الخارجي". ويتمثل العيب الذي يشوب صياغة سياسة الولايات المتحدة ذات الصلة في رفضها الالتزام بعدم تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي باعتبارهما الهدفين الرئيسيين للحفاظ على أمن الفضاء الخارجي.

والواقع أن العامل الرئيسي الذي يسهم في تزايد الميل إلى جعل الفضاء الخارجي ساحة معركة هو بالضبط استراتيجية "الهيمنة على الفضاء الخارجي" التي تتبعها القوى العظمى التي لديها استراتيجيات عسكرية فضائية وخطط لتطوير التسليح في الفضاء وقدرات فضائية عسكرية هي الأوسع نطاقاً. وهذه البلدان هي التي عرّفت الفضاء الخارجي صراحة بأنه ميدان عسكري أو عملياتي، وطورت باستمرار قدراتها العسكرية في الفضاء الخارجي، وأنشأت قوات للفضاء الخارجي وقيادات للفضاء، وزادت استثماراتها في البحث والتطوير في مجال أسلحة الفضاء وأسلحة الطاقة الموجهة، وسرعت وتيرة نشر الأسلحة والمعدات، وعززت قدرات حلفائها على التعاون العسكري في الفضاء الخارجي. وقد أدت هذه الممارسات إلى تكثيف الاتجاه نحو التوسع العسكري والتأهب للحرب في الفضاء الخارجي، وزادت من خطر تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة معركة، وفاقمت إلى حد كبير من حالة عدم اليقين التي تخيم على أمن الفضاء الخارجي.

والنتيجة الحتمية لاستراتيجيات الهيمنة على الفضاء الخارجي التي تتبعها فرادى البلدان هي استفحال أوجه الضعف التي تعترى أمن الفضاء الخارجي. وإن تطوير قدرات مثل المنظومات المضادة للصواريخ والأسلحة الدقيقة التسديد البعيدة المدى والعالية السرعة يشكل تهديداً للتوازن والاستقرار الاستراتيجيين التقليديين. والبلدان التي أجرت أولى التجارب المضادة للسواتل وأكثرها تواتراً، والتي تسببت في أكبر قدر من الحطام الفضائي، ما فتئت تؤكد على أهمية الفضاء الخارجي في الدفاع المضاد للقذائف، وتخطط لتطوير منظومات في الفضاء للمراقبة واعتراض القذائف، وتنتشر منظومات مطورة مضادة للسواتل يمكن أن تشوش على الاتصالات الساتلية للخصم أو حتى تقطعها، من بين آثار أخرى. وكل هذه الوسائل التكنولوجية لها تطبيقات عسكرية هجومية وتشكل تهديداً كبيراً لأمن أصول الفضاء الخارجي لجميع البلدان. ومن الناحية الاستراتيجية، تشدد هذه البلدان على التهديد الذي يشكله منافسوها، بينما تجري اختبارات عملية لتكنولوجيا التدابير المضادة الهجومية والدفاعية، مما يهدد أمن أصول الفضاء الخارجي للبلدان الأخرى، ويزيد من حدة جو المواجهة في الفضاء الخارجي، ويزيد من خطر حدوث حسابات عسكرية خاطئة ونشوب نزاعات. هل كل هذا حقاً مجرد فيلم من أفلام هوليوود الرائجة ولا علاقة له بالولايات المتحدة؟

السيد الرئيس، رداً على الادعاءات والاتهامات والافتراءات التي وجهتها الولايات المتحدة ضد الصين، أود أن أؤكد أن الصين ليست الولايات المتحدة وليس لديها أي نية لصياغة وتنفيذ استراتيجية "الهيمنة على الفضاء الخارجي" على غرار استراتيجية الولايات المتحدة. والعنصران الأساسيان في مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي اشتركت روسيا والصين في تقديمه إلى مؤتمر نزع السلاح، هما عدم نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وعدم استخدام القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وهذا يعكس تماماً التزام الصين بعدم تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه. وفي ظل هذه المبادرة الرصينة، فإن أي نظرية عن تهديد صيني في الفضاء الخارجي تبقى واهية وغير مجدية ولا يمكن الدفاع عنها.

وعلى مدى أربعين عاماً متتالية، اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قرارات تمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتدعو إلى التفاوض بشأن معاهدة لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. وإن في اعتماد الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، مرة أخرى بأغلبية ساحقة، لقرارها المتعلق

باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإنشاء فريق خبراء حكوميين بشأن هذا الموضوع لإشارة واضحة إلى القلق الذي يساور المجتمع الدولي إزاء تسليح الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من أن فريق الخبراء الحكوميين لم يتمكن من اعتماد تقرير موضوعي بسبب عرقلة الولايات المتحدة وحدها، فقد أجرت الأطراف مناقشات متعمقة وموضوعية لم يسبق لها مثيل بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي والعناصر المكونة لصك قانوني دولي يرمي إلى تحقيق هذه الغاية. وقد أرست هذه الجهود أساساً هاماً للخطوة التالية في عملية النهوض بتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، إن الأمن في الفضاء الخارجي ينطوي على مسائل تتدرج في فئتي السلامة والأمن. وتتجلى أولى هاتين الفئتين في تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح فيه، مع ما يصاحب ذلك من خطر وقوع حسابات استراتيجية خاطئة وحوادث بسيطة تؤدي إلى مواجهات بل ونزاعات مفتوحة، وهو الخطر الأساسي الذي يهدد أمن الفضاء الخارجي. وتتجسد الفئة الثانية في المخاطر الأمنية المصاحبة للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، مثل الازدحام المداري في الفضاء ومخاطر التصادم والحطام الفضائي وما إلى ذلك، وهي مخاطر عامة تواجهها جميع البلدان على قدم المساواة أثناء تطوير أنشطتها في الفضاء الخارجي. وحيث إن هاتين الفئتين من المسائل الأمنية ليستا في نفس المستوى، فإن مسارات حلها ينبغي أن تكون مختلفة تبعاً لذلك.

ولا يمكن أن يكون هناك أمن على الإطلاق إذا تعذر منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمان الطابع السلمي للفضاء الخارجي. ويكون لصياغة قواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، وهي أساساً تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، آثار إيجابية ولكنها ليست ملزمة قانوناً ولا يمكنها سد الثغرات الموجودة في الصكوك القانونية الدولية الحالية المتعلقة بالفضاء الخارجي. ونتيجة لذلك، لا يمكنها أن تحل محل التفاوض على معاهدة بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونظراً للطابع المعقد لمسائل أمن الفضاء الخارجي، فإن التمييز الثنائي بين أنماط السلوك المسؤول وغير المسؤول في الفضاء الخارجي هو تمييز مفرط في التبسيط والذاتية، ويمكن اختزاله بسهولة شديدة في أداة سياسية.

وتعتقد الصين أنه من أجل منع تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح فيه، فإن الإصرار على أن يستند النظام الأمني في الفضاء الخارجي إلى القانون الدولي وعلى التفاوض على صك قانوني بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي وإبرامه هو الإجراء الأكثر جدوى ومسؤولية للحفاظ على أمن الفضاء الخارجي. وينبغي أن تخدم المناقشات بشأن السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي الهدف الأساسي المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي لجميع المناقشات ذات الصلة أن تدعم التعددية وأن تتجنب التسييس والتمييز والإقصاء.

أولاً، من الضروري وضع مفهوم مشترك وشامل وتعاوني ومستدام للأمن العالمي، وتقاسم المسؤولية عن صون أمن الفضاء الخارجي، والسعي إلى تحقيق الأمن المشترك على الصعيد العالمي. وينبغي للدول الكبرى أن تتخلى عن عقلية النزعة الانفرادية والسعي إلى تحقيق التفوق المطلق والحرية المطلقة والأمن المطلق في الفضاء الخارجي، وتغيير استراتيجياتها وسياساتها الاحتكارية للفضاء الخارجي، وتصحيح الممارسة المضللة التي تضع أمن بلد واحد أو مجموعة من البلدان فوق أمن البلدان الأخرى. وللدفاع عن الحد الأدنى الذي يفرض تجاوزته إلى نشوب نزاع، أو حتى حرب، في الفضاء الخارجي، ينبغي لجميع الأطراف أن تعزز الحوار والتفاهم والثقة المتبادلة، وأن تتجنب المواجهة وسوء التقدير.

ثانياً، من الضروري احترام المعايير الأساسية الحالية للقانون الدولي وصونها. وينبغي لجميع البلدان أن تكفل اتساق سلوكها في الفضاء الخارجي مع القانون الدولي والمعايير الأساسية للعلاقات

الدولية؛ وهذا هو أبسط مظهر من مظاهر التحلي بالمسؤولية. وينبغي لها أن تتحرى الإخلاص في الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتقيّد بمعاهدة الفضاء الخارجي، واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية، واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحسن نية.

ثالثاً، من الضروري التمسك بالهدف الأساسي المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والمهمة الأكثر إلحاحاً التي يتعين علينا الاضطرار إليها هي التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي وإبرامه بأسرع ما يمكن.

وينبغي للأمم المتحدة أن تتشئ مرة أخرى فريق خبراء حكوميين أو فريقاً عاملاً مفتوح العضوية معنياً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يمكن أن تكون مسألة السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي أحد مواضيعه. وريثما يحصل اتفاق في المؤتمر على برنامج العمل ويشرع رسمياً في المفاوضات، يمكن النظر في إنشاء فريق من الخبراء التقنيين لإجراء مناقشة متعمقة لمسائل تقنية مثل تعريف الصك القانوني المقبل بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ونطاقه والتحقق منه.

ويمكن أن يكون مشروع المعاهدة الذي اقترحه الصين وروسيا بمثابة أساس هام لهذا العمل. وأود أن أؤكد مرة أخرى أننا لم نفرض أبداً مشروع المعاهدة هذا على أي أحد. وهي مبادرة مفتوحة، ونرحب بجميع الدول الأعضاء في المؤتمر لمناقشتها بعمق وتحسينها معاً. ولا يمكن خوض حرب في الفضاء الخارجي، ناهيك عن كسبها. ولا يمكن تكرار الدروس التاريخية المستفادة من سباق التسلح النووي في الفضاء الخارجي. وينبغي للفضاء الخارجي أن يصبح جبهة جديدة للتعاون الدولي المفيد للجميع، لا ساحة جديدة للمنافسة والمواجهة.

والصين على استعداد لمواصلة العمل مع جميع الأطراف من أجل تطبيق مفهوم مجتمع يكفل مستقبلاً مشتركاً للبشرية جمعاء في ميدان الفضاء الخارجي، والسعي بنشاط إلى إيجاد سبل ووسائل عملية وفعالة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها أمن الفضاء الخارجي من منظور صون الأمن المشترك للبشرية جمعاء، والإسهام إيجاباً في صون السلام والأمن والاستدامة في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثلة أستراليا.

السيدة هيل (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكرك على عقد هذه الجلسة. وأود أن أضرم صوتي إلى الوفود الأخرى في الترحيب بزميلتنا الجديدة سفيرة السويد. وترحب أستراليا بفرصة إجراء مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام، وأود أن أشكر المتحاورين على ما وفروه لمناقشتنا من سياق مفيد للغاية.

وكان من دواعي سرور أستراليا أن شاركت في تقديم قرار الجمعية العامة 36/75 بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وحقّق هذا القرار بدأ حوار جديد هام بشأن التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول في الفضاء وسبل العمل معاً من أجل التوصل إلى فهم مشترك للدور الذي يمكن أن تضطلع به أنماط السلوك المسؤول في التخفيف من مخاطر سوء التقدير فيما يتعلق بأنماط سلوك الدول في الفضاء وعلى الأرض.

وكان من دواعي سرور أستراليا أيضاً أن كانت من بين الدول التي قدمت مساهمتها لإدراجها في تقرير الأمين العام بموجب ذلك القرار. ونتطلع إلى إصدار تقرير الأمين العام، ونرحب بالمشاركة القوية في العملية حتى الآن. ولكن هذه ليست سوى الخطوة الأولى ونحث جميع الدول على الانضمام إلى هذه المناقشة أثناء سيرورتها.

السيد الرئيس، سأدلي الآن ببعض التعليقات بشأن مضمون المساهمة التي قدمها بلدي لتُدرج في تقرير الأمين العام. فمن الواضح أن التهديدات - الفعلية منها والمتصورة - الموجهة ضد المنظومات الفضائية تساهم في عدم الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيد الجيوسياسي. وعليه، من الأهمية بمكان الحد من هذه التهديدات عن طريق تحديد وترسيخ أنماط السلوك المسؤول فيما يتعلق بالمنظومات الفضائية. ونعتقد أن إيجاد فهم مشترك لما يشكل أنماط السلوك المسؤول وغير المسؤول سيساعد كثيراً في توفير إطار لاستكمال أحكام القانون الدولي والمبادئ التوجيهية الحالية التي تنظم وصول الدول إلى الفضاء الخارجي واستخدامه. ومن شأن هذا الإطار أن يردع أنماط السلوك غير المسؤول. وعلاوة على ذلك، فإن وضع وتنفيذ معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول من شأنهما أن يؤدي أيضاً إلى تهيئة أجواء اليقين والاستقرار اللازمة لتشجيع الاستثمار في القطاع الفضائي التجاري ونموه.

وفي مساهمتنا، عرضنا وجهة نظرنا بشأن كيفية توصيف الأعمال أو الأنشطة التي تجري في الفضاء بأنها "مسؤولة" أو "غير مسؤولة". وعلى وجه التحديد، عرضنا الرأي القائل بأن الأعمال أو الأنشطة "المسؤولة" تشمل تلك التي يُحظر بها بوضوح، وتتجنب المفاجأة، وتحترم سلامة وأمن الجهات الفاعلة والمستفيدين الآخرين، وتسهم في الاستقرار أو الحد من المخاطر، وتتقادي إثارة التوتر.

أما الأعمال "غير المسؤولة" فهي تشمل، في رأينا، أي أعمال لا تستجيب لمواصفات السلوك المسؤول أو يمكنها، عن قصد أو عن غير قصد، أن تخلف حطاماً، أو تتطلب مناورات طارئة لخفض مخاطر التصادم، أو تهدد التشغيل العادي للأجسام الفضائية في وقت السلم أو تشوش عليه.

وتعزيزاً للأهداف المنصوص عليها في القرار 36/75، اقترحت أستراليا أيضاً النظر في عدد من المبادئ الملموسة المتعلقة بأنماط السلوك المسؤول التي نعتقد أنها ستسهم إسهاماً إيجابياً في تحقيق أمن الفضاء وسلامة البيئة الفضائية واستدامتها.

أولاً، عرضنا أربعة مبادئ رئيسية، وهي: الاعتراف بأن القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، وأنه ينبغي لجميع الدول أن تتصرف على نحو يتسق مع تلك الالتزامات الدولية؛ وتوقيع الدول على معاهدات الفضاء الخارجي والامتثال للالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب تلك المعاهدات؛ والتزام الدول بعدم الاضطلاع بأنشطة تؤدي عن عمد أو على نحو متوقع إلى تكوّن حقول من الحطام الطويل العمر في الفضاء؛ والتزام الدول بمرعاة الانفتاح والشفافية وإمكانية التنبؤ عند الاضطلاع بأنشطة فضائية، بما يكفل احترام الفرص المتاحة للبشرية جمعاء في الوقت الراهن والمستقبل للاستفادة من المجال الفضائي.

وثانياً، عرضنا ثلاثة مبادئ للحد من المخاطر، وهي: اتفاق الدول على قواعد تنظم عمليات الالتقاء والتقارب لضمان فهم جميع الأطراف المعنية لمعالم تلك العمليات وأهدافها؛ ووضع الدول لبروتوكولات للإخطار والتواصل وتبادل المعلومات فيما يتعلق بتحركات السوائل على مقربة من بعضها البعض؛ وتحديد الدول لتقاهات مشتركة وتوقعات عملية للتنفيذ فيما يتعلق بالمفاهيم المنصوص عليها في معاهدة الفضاء الخارجي، بما في ذلك "المراعاة الواجبة" و"التلويث الضار" و"التشويش الضار".

وثالثاً، عرضنا مبدئين لكفالة الشفافية وبناء الثقة، وهما: تنفيذ الدول للاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لعام 2013؛ واتفاق الدول على تدابير صريحة لكفالة الشفافية وبناء الثقة، بما في ذلك في المجالات ذات الأولوية لتقليل المخاطر إلى أدنى حد فيما يتعلق بتبادل المعلومات، وإخطارات الحد من المخاطر، وآليات التنسيق والتشاور.

وأخيراً، عرضنا مبدأ لإحراز مزيد من التقدم، وهو أنه ينبغي للدول أن تضع، على أساس متجدد، معايير وقواعد ومبادئ تضبط "أنماط السلوك المسؤول" لتعزيز هذا السلوك وردع "أنماط السلوك غير المسؤول" وإتاحة إجراءات التصدي له.

السيد الرئيس، أشار القرار 36/75 إلى وجوب أن تعمل جميع الدول معاً للحد من الأخطار التي تهدد المنظومات الفضائية من خلال مواصلة تطوير وتنفيذ المعايير والقواعد والمبادئ المتعلقة بأنماط السلوك المسؤول بهدف الإبقاء على الفضاء الخارجي بيئة سلمية وآمنة ومستقرة ومأمونة ومستدامة. والقصد من القرار هو السعي إلى التخفيف من حدة الأعمال المضطّعة بها في الفضاء الخارجي، من أجل تعزيز الأمن والاستقرار، وليس إضفاء الشرعية على تسليح الفضاء الخارجي. وهذه نقطة هامة، لأننا بحاجة إلى إدارة المعضلات المزدوجة المتمثلة في عدم اتضاح القصد المتوخى من العديد من الأجسام الفضائية وطابع ازدواجية الاستخدام الذي تتسم به، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه من خلال تدابير الحظر وحدها. وأخيراً، أشار القرار إلى أن مواصلة العمل بشأن أنماط السلوك المسؤول يمكن أن تسهم حسب الاقتضاء ودون إحجاف، في الدفع قدماً بالنظر في وضع صكوك ملزمة قانوناً في هذا المجال. وأستراليا مستعدة للنظر في صكوك ملزمة قانوناً، شريطة أن تعالج التهديدات الفضائية بكل تعقيداتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمح لي، بادئ بدء، أن أرحب بسفيرة السويد الجديدة وأن أتمنى لها التوفيق في أنشطتها هنا بجنيف. وأود أيضاً أن أشكر المتكلمين المدعوين على عروضهم الشائقة والمفيدة.

إن موضوع جلسة اليوم يستحق اهتماماً خاصاً، ربما لا يقل عما يستحقه نزع السلاح النووي من اهتمام إن لم يكن يزيد عليه كثيراً. ويرجع ذلك لعدد من الأسباب المعروفة. والسبب الرئيسي هو أن التنمية المستدامة والازدهار، سواء لكل بلد ومنطقة على حدة أو للإنسانية جمعاء، تزداد اعتماداً، سنة بعد سنة، على استغلال الفضاء واستخدام تكنولوجيات الفضاء. ونحن نرى بأم أعيننا كيف يتحول الفضاء الخارجي من موضوع للمعرفة العلمية إلى مورد ثمين، وكيف يصبح النشاط الفضائي مصدراً للميزة التنافسية والنمو الاقتصادي.

ويمكن سبب آخر في ضرورة توقع العواقب السلبية، بل الكارثية، التي تترتب على الاستخدام غير السليم للفضاء القريب من الأرض، أي على استخدام يخالف قواعد ومبادئ القانون الدولي الحالي للفضاء.

وفي هذا الصدد، من المعقول تماماً فحص العوامل التي تزيد بالفعل، أو ستزيد في المستقبل القريب جداً، من احتمال ظهور هذه العواقب وتجليها. وقد خضع بعض هذه العوامل، كالزيادة في حجم الحطام الفضائي أو كثافة النشاط الفضائي، بالفعل لتحليلات خبراء وتجري مناقشته مناقشة مستفيضة في مختلف المواقع المختصة. ولا يزال بعضها الآخر، الذي سأتناوله بمزيد من التفصيل، يتطلب تفكير المجتمع الدولي.

وسأذكر، من بين العوامل الأولى، الرغبة المتزايدة الواضحة لدىفرادى الدول ومجموعات الدول في الهيمنة المطلقة والكاملة على الفضاء، أملاً في الحصول على عدد من المزايا، إن صحّ التعبير، منها، أولاً، القدرة على صياغة سياستها الفضائية والقيام بأنشطة فضائية دون مراعاة للقانون الدولي للفضاء؛ ثانياً، امتياز تجاهل آراء المشاركين الآخرين في الأنشطة الفضائية ومواقفهم ومصالحهم؛ ثالثاً، الحق في أن تفرض على دول أخرى نُهجها الوطنية أو الجماعية المتعلقة بتنفيذ الأنشطة الفضائية وتنظيمها الدولي؛

رابعاً، الحق في أن تسترشد بفهمها الأحادي الجانب لوسائل وسبل ضمان سلامة الأنشطة الفضائية واستدامتها على المدى البعيد. وهذه القائمة ليست شاملة.

وتستطيع هذه الدول استخدام مختلف الأدوات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، والقوة الغاشمة في نهاية المطاف، كي تضمن مركزاً مهيماً. وتستحق النهج التالية، من بين أخرى، أن تُنكر على سبيل الأولوية: نصب حواجز مصطنعة أمام تطوير التعاون الدولي في مجال الفضاء، مهيئة في الوقت نفسه ظروفاً مواتية واستثنائية من أجل تنفيذ هذا التعاون لنفسها ولحلفائها؛ وفرض جزاءات من جانب واحد ترمي إلى خلق ظهور مشاركين منافسين من الناحية التكنولوجية في الأنشطة الفضائية؛ وإقامة "نوادي مصالح خاصة" مغلقة من شأنها أن تشجع نهجاً أحادية الجانب متعلقة بالتنظيم الدولي للأنشطة الفضائية لا تعود بالنفع إلا على أعضاء تلك النوادي؛ وتشويه سمعة المشاركين المسؤولين في الأنشطة الفضائية بدعاية وضيعة ورفض قاطع لمبادراتهم الرامية إلى ضمان سلامة الأنشطة الفضائية؛ وإلهاء المجتمع الدولي عن المشكلات التي تقوض المبادئ الأساسية للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي واستكشافه. ومن الأمثلة على هذا الأمر الأخير إيلاء اهتمام مبالغ فيه لمسألة "الحطام الفضائي" بالتحديد، وجعلها حجر الزاوية في حل مشكلة تعزيز سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وربطها المصطنع بمشكلة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وآخر شيء أود ذكره هو اعتماد مبادئ توجيهية ووثائق عقائدية تنص على إمكان استعمال القوة، ومنها القوة الوقائية، لضمان سلامة العمليات الفضائية والممتلكات المدارية الوطنية.

زملائي الأعزاء، غني عن البيان أن أي سياسة للفضاء ترمي إلى الهيمنة على الفضاء هي مخالفة لقواعد ومبادئ القانون الدولي للفضاء، ومن ثم لا يمكن تبريرها من منظور طبيعة وأهداف الأنشطة الفضائية، التي أُعلن عنها وأُقرت مراراً وتكراراً في وثائق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية المتعلقة بالفضاء الخارجي.

وفي الوقت نفسه، يؤسفنا أن نشير إلى أننا، في السنوات الأخيرة، شهدنا تجلي عناصر من هذه السياسة بالذات في فرادى الدول. ومن المستبعد أن يساهم تعزيز هذا الاتجاه في ضمان أمن الأنشطة الفضائية واستدامتها وإمكان التنبؤ بها، وفي تكافؤ فرص الوصول إلى الفضاء بين جميع البلدان الراغبة، وفي الاستفادة القصوى من استخدام تكنولوجيات الفضاء، وفي إقامة تعاون منصف ومتبادل النفع في مجال الفضاء، وفي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتحويله إلى مجال آخر للمواجهة والنزاع المسلح.

ومن العوامل الأخرى التي تزيد من احتمال حدوث عواقب سلبية للأنشطة الفضائية غير المناسبة التخلي التدريجي في الآونة الأخيرة عن فهم الفضاء الخارجي على أنه بيئة مخصصة حصرياً للاستكشاف السلمي وإقامة تعاون متعدد الأطراف خال من النزاعات يساهم في تعزيز الأمن الدولي. وينبغي أن تصبح نتائج هذا التعاون ملكاً للبشرية جمعاء. وهذا هو النهج المتعلق بالفضاء الخارجي المنصوص عليه في معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967.

ويجري، بتحريض من بعض الدول، إدخال مفهوم خطير إلى الدوائر الدبلوماسية، ألا وهو الطبيعة النزاعية الكامنة في الفضاء الخارجي، الذي يُفسّر على أنه ساحة محتملة بل حقيقية تماماً للأعمال العدائية. وفي الوقت نفسه، يتجاهل الناس، لسبب ما، أن سمة الفضاء هذه ليست سمة موضوعية من سماته، وإنما تصدر عن سياسة فضاء تنتهجها الدول التي ترمي في المقام الأول إلى الهيمنة المطلقة.

ومما يبعث على القلق أن هذا التفسير، الذي يقدّم على أنه فهم مشترك للفضاء الخارجي، لم يعتمده عدد من الدول فقط، بل اعتمد أيضاً ممثلون للأمم المتحدة: فقد بدأ يظهر في بياناتهم أكثر فأكثر.

ولما كانت روسيا مشاركاً مسؤولاً في الأنشطة الفضائية منذ سنوات عديدة وعضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذا التزامات خاصة بالحفاظ على الأمن الدولي وتعزيزه، فإنها لا يمكنها قبول هذا التفسير للفضاء الخارجي ولا تبرير محاولات فرضه على المجتمع الدولي.

وفضلاً على ذلك، نرى خطراً حقيقياً يتمثل في أن ترسيخ هذا الفهم للفضاء الخارجي قد يفتح الباب على مصراعيه لوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، إذا اتفقتنا جميعاً على أن الفضاء الخارجي هو ساحة محتملة للنزاعات والأعمال العدائية، فسيكون من المنطقي تماماً أن تفكر الدول في إنشاء قدرة قتالية في الفضاء. غير أن عدداً من البلدان أخذ يخطط فعلاً، كما نعلم، للحصول على هذه القدرة ووضعتها في مدار قريب من الأرض في المستقبل المنظور.

ومن السهل التنبؤ بعواقب مثل هذا المسعى غير المسؤول والمتهور. وما تزايد التوتر وانعدام الثقة، ومواصلة إضعاف الاستقرار الاستراتيجي إلا بضعة أمثلة على ذلك، وليست أكثرها إيذاءً.

فما الذي ينبغي فعله لإبطال تأثير العوامل التي ذكرتها؟ تكمن الإجابة على هذا السؤال، أولاً وقبل كل شيء، في الصعيد القانوني. ونقصد وضع واعتماد صكوك جديدة ملزمة قانوناً لتنظيم أنشطة الفضاء، تمكّن من سد الثغرات القانونية القائمة وإبقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة من أي نوع.

وعلى الصعيد المؤسسي، لدينا كل ما نحتاجه لهذا العمل: الإمكانيات الفكرية اللازمة في شكل خبرات وطنية ودولية؛ والقاعدة التفاوضية في مؤتمر نزع السلاح؛ والتطورات الأساسية الجادة - إن صحّ القول - التي تتخذ شكل وثائق تصدر عن مجموعات متخصصة من الخبراء الحكوميين في إطار الأمم المتحدة والمعاهدة الروسية - الصينية لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ويوجد أيضاً أساس معياري لهذا العمل، الذي يظل عنصره الرئيسي هو معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967. ولكي نبدأ عملاً تفاوضياً موضوعياً وبناءً وقائماً على النتائج، لا ينقص سوى عنصر أساسي واحد، ألا وهو الإرادة السياسية لجميع الدول المهتمة بالأمر.

في هذا السياق، أود أن ألفت انتباهكم إلى ظاهرة كاشفة جداً. فمنذ عام 2008، عندما عُرض مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أول مرة، لم يقدر معارضوه على إطلاق أي مبادرة قابلة للتطبيق كالمبادرة الروسية - الصينية. ومنذ أكثر من 10 سنوات ونحن لا نسمع سوى انتقادات ضعيفة الحجة بالغة التسييس، ولا نشهد إلا رفضاً استعراضياً لكل من مشروع المعاهدة والمبادرة الدولية بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ويبدو أن هذا الموقف يدل دلالة واضحة على عدم رغبة خصومنا في إيجاد حل حقيقي لمشكلة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وما زلنا مقتنعين بأنه لا يوجد بديل، مماثل في جديته، للقضاء على المشكلات والتهديدات الموجودة في الفضاء غير إبرام اتفاقات ملزمة قانوناً. بيد أننا منفتحون على مناقشة أي مبادرات يمكن أن تساهم مساهمة هامة في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينطبق هذا أيضاً على مواصلة الحوار بشأن تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وعلى مبادرة جديدة ترمي إلى وضع قواعد "السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي". وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأنه لا يمكن اعتبار تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة ولا قواعد السلوك في الفضاء الخارجي بديلاً كاملاً عن الاتفاقات الملزمة قانوناً، ولكنها ستتخذ تكملة لهذه الاتفاقات فقط.

وأود أن أشير إلى أن روسيا قدمت مقترحاتها عملاً بقرار الجمعية العامة 36/75، وستكون مستعدة لتبادل معمق للآراء بشأن تقرير الأمين العام ذي الصلة.

السيد الرئيس، زملائي الأعزاء، أود في الختام أن أؤكد أن السبيل لحل المشكلات الموجودة في الفضاء الخارجي، كما على الأرض، يكمن في توحيد جهودنا وليس في الفُرقة؛ وفي الحوار المستمر

والبناء والمتكافئ، وليس في رفض مناقشة المشكلات؛ وفي الاحترام والرغبة في فهم موقف الشريك ومراعاة مصالحه، وليس في بيانات واهية ومسيسة، وعدوانية في بعض الأحيان؛ وفي البحث عن حلول مقبولة لجميع الأطراف المعنية، وليس في فرض آراء وتقييمات ومفاهيم فردية ومجموعات الدول المحدودة العدد على المجتمع الدولي.

وعلى أساس هذا النهج تبدي روسيا استعدادها للتفاعل مع الدول الأخرى بشأن قضايا الفضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. والمتكلم التالي على قائمتي هو السفير سوالم، ممثل الجزائر.

السيد سوالم (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمح لي، السيد الرئيس، بأن أبدأ بتهنئتك، باسم الوفد الجزائري، على تقلدك منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح وبأن أؤكد لك دعمنا الكامل لك في أدائك لمهامك. وأغتتم هذه الفرصة لأشيد بسلفك وبالرؤساء الآخرين لهذه الدورة. وأود أن أشكر على تنظيم المناقشة المواضيعية لهذا اليوم بشأن الموضوع الهام المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو مسألة أساسية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للعروض الممتازة التي قدمها الخبراء هذا الصباح.

ويؤيد وفد بلدي البيان المدلى به نيابة عن مجموعة الـ 21، ويود أن يساهم بما يلي في المناقشات. إن النقاش المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يصدر عن الرؤية المعبر عنها في الفقرة 80 من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي ينبغي بموجبها اتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقاً لروح معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

وتشاطر الجزائر مخاوف غيرها من التهديد المتزايد لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وعواقبه على السلم والأمن الدوليين وعلى حياتنا اليومية، في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. ويحتم منع هذا السباق على جميع الدول قبول مسؤوليتها عن الامتناع عن القيام بأنشطة يمكن أن تعرض للخطر الهدف الجماعي المتمثل في الحفاظ على الفضاء الخارجي خالياً من أسلحة الدمار الشامل ومن جميع أشكال التسليح الأخرى، وذلك كي يتسنى للجميع الاستفادة من منافعه. ويتطلب الاستخدام المتزايد للفضاء مزيداً من الشفافية وتدابير أكثر طموحاً لبناء الثقة. ومن ثم، تقع على عاتق جميع الدول التي لديها قدرات فضائية كبيرة مسؤولية خاصة، هي مسؤولية المساهمة النشطة في تحقيق الهدف المتمثل في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والامتناع عن التصرف بطريقة تتعارض مع ذلك الهدف ومع قواعد ومبادئ القانون الدولي، وذلك لما فيه مصلحة الحفاظ على السلم والأمن في العالم وتعزيز التعاون الدولي.

ومن الواضح أن الفضاء والأجرام السماوية، بصفتها مشاعات عالمية، يجب استخدامها واستكشافها والاستفادة منها بروح من التعاون، لفائدة ومصلحة جميع البشر وجميع البلدان، بغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو العلمي. ومن هذا المنظور، يتعين علينا العمل على تعزيز الوصول الكامل إلى تكنولوجيا الفضاء الخارجي بالتعاون والمساعدة التقنية وبناء القدرات ذات الصلة في البلدان النامية. وتؤكد الجزائر من جديد دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز النظام القانوني للفضاء الخارجي في إطار التزام جماعي ببناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشر وبهدف الحيلولة دون تعرض السلم والأمن الدوليين لخطر جسيم.

ويدرك بلدي أهمية اتخاذ تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة، ومنها وضع مدونة لقواعد السلوك، في تعزيز الثقة بين الدول. ولا يمكن لهذه التدابير الطوعية أن تسد ثغرات الإطار القانوني الدولي الحالي، الذي لا يكفي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فهي تدابير لا يمكن أن تكون بديلاً عن معاهدة ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتعيد الجزائر التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، يؤدي دوراً أساسياً وينبغي أن يبدأ، دون إبطاء، مفاوضات بشأن صك دولي يتناول المسائل ذات الصلة ببند جدول أعماله المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وكما هو مذكور في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، فإن إنشاء هيئة مخصصة تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح لإجراء مفاوضات بشأن صك متعدد الأطراف يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو أنسب وسيلة للقيام بذلك. وفي الآونة الأخيرة، تكررت هذه الدعوة في قرار الجمعية العامة 35/74، الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر 2020، والذي يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء فريق عامل في إطار بند جدول أعماله المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" في أقرب وقت ممكن، مع الإحاطة علماً بفوائد تدابير بناء الثقة والأمن ومشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي اقترحتة جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، والذي يشكل أساساً متيناً للتفاوض.

وشارك بلدي - في إطار التزامه الكامل بالمساهمة في الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي - في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني، بتكليف من الجمعية العامة، باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد شدد على الأهمية والاهتمام الخاص اللذين نوليتهما جميعاً لهذه المسألة في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في الآونة الأخيرة، وهي القرار 35/75 بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والقرار 37/75 بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي واتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والقرار 69/75 بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، والقرار 36/75 بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.

السيد الرئيس، إن التزام بلدي بمنع حدوث سباق التسلح هذا يتجلى جيداً في دعمه لهذه القرارات. وتذكر الجزائر أهمية وضرورة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهي على استعداد للمساهمة في تحقيق هذا الهدف. ولن تدخر وسعاً في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير سولام، ممثل الجزائر. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جمهورية كوريا.

السيد ليم سانغ - بيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يرحب وفد بلدي بهذه المناقشة المواضيعية في إطار البند 3، منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهي فرصة سانحة لتحديد أرضية مشتركة بشأن القضايا الأساسية التي يجب مواجهتها. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق للمتعاونين اليوم على عروضهم المفيدة وأرحب ترحيباً حاراً بسفيرة السويد.

السيد الرئيس، نحن نعيش في عالم فضائي جديد حيث تتقدم التكنولوجيا بسرعة وحيث يتزايد عدد الجهات الفاعلة في كل من القطاعين العام والخاص. ولذلك من الواضح أن التهديدات والمخاطر في الفضاء سببها الأنشطة الفضائية التي أصبحت أكثر ازدحاماً وتنازعاً وتنافساً وصارت تتزايد بوتيرة غير مسبوقة. وقد باتت كفالة بيئة فضائية سليمة وأمنة ومستدامة مصلحة مشتركة تتبناها البشرية جمعاء.

واسمح لي الآن أن أُعبّر مرة أخرى عن وجهة نظرنا بشأن موضوع اليوم. فجمهورية كوريا، بصفتها دولة ترتاد الفضاء، تلتزم التزاماً قاطعاً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المبذولة بواسطة فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في عامي 2018 و2019. ونعتقد أن هذا الفريق ساهم مساهمة قيمة في تعميق التفاهم المشترك بين مختلف وجهات النظر والنُهُج بشأن قضايا أساسية. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، ليس من السهل على الدول، نظراً لخصائص تكنولوجيا الفضاء وطابعها المتداخل، أن تكون متيقنة من النية الكامنة وراء أنشطة الفضاء الخارجي، وهو أمر يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوترات، بل وأن يساهم في سباق تسلح. وبسبب ذلك وبسبب قدرات التحقق المحدودة، مقرونة بالافتقار إلى الشفافية، يمكن أن تشكل بعض الإجراءات أو الأنشطة في الفضاء تهديداً، أو يُنظر إليها باعتبارها تهديداً، للآخرين. ولذلك نعتقد أنه ينبغي إيلاء الأولوية لمعالجة استمرار انعدام الثقة وعدم التواصل بين مختلف المشاركين الذين لهم آراء مختلفة، وذلك من أجل المضي قدماً في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي هذا الصدد، أتاح لنا قرار الجمعية العامة 36/75، الذي قدمته المملكة المتحدة واعتمد بأغلبية ساحقة في العام الماضي، الانخراط في الحد من التهديدات الموجودة في الفضاء بواسطة معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وتعرب جمهورية كوريا عن تأييدها الكامل لهذا القرار، ونعتقد أيضاً أن جهودنا الجماعية الرامية إلى تحديد التهديدات وأنماط السلوك المسؤول ستكون منطلقات ذات مغزى نحو إنشاء معيار ملزم قانوناً في مجال أمن الفضاء.

ولقد قدّمنا وجهات نظرنا الوطنية بشأن أنماط السلوك "المسؤول" و"غير المسؤول" وننتقل إلى تقرير الأمين العام الموحد الذي سيقدّم إلى الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، كما هو مطلوب في القرار المذكور آنفاً. ونأمل أن ينضم المزيد من الدول كذلك.

وأخيراً، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ينبغي أن تقتصر بثقة واطمئنان المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد روساليس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن مجموعة الـ 21. ونقدم تهانينا القلبية إلى سفير جمهورية الكاميرون الشقيقة، السيد سالومون إيهيث، على تقلده رئاسة هذا المؤتمر المهم لنزع السلاح. ونتمنى له بالتأكيد كل التوفيق ونعرب له عن تأييدنا. ونقدر تنظيم هذه الجلسة المواضيعية المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونرحب بالطريقة التي خطت بها الكاميرون لرئاستها على وفق جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وفي تطابق تام مع النظام الداخلي. ونشكر أيضاً السفير باسم حسن، الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والسيدة ناتاليا أرشينار من الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، والسيد مايكل سبيس من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والسيدة لانتيتيا زركان من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على العروض التي قدموها.

ونشيد، على الخصوص، بقرار الاتحاد الأفريقي المضي قدماً في تعزيز استراتيجيته الخاصة بالفضاء الخارجي وقراره قبول عرض مصر استضافة وكالة الفضاء التابعة للاتحاد الأفريقي. وهذه خطوة إلى الأمام لا مثيل لها تعدّ نموذجاً يقتدي به المجتمع الدولي. ونحن على ثقة من أن الاتحاد الأفريقي سيُحسن استخدام إمكانات هذه المبادرة، طبقاً للأنظمة الدولية المتعلقة باستكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ولأجل تنمية الدول.

ونشيد أيضاً باستعداد الاتحاد الأفريقي للتعاون مع جامعة الدول العربية في هذا الشأن، ونرحب بالقمة الأفريقية العربية المقبلة التي ستعقد في المملكة العربية السعودية في عام 2022. ونحن على ثقة من أن القمة ستساهم في تعزيز تنمية البلدان في المنطقة لفائدة نزع شامل للسلاح.

السيد الرئيس، نرى فنزويلا أنه ينبغي استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية حصراً ولمصلحة جميع البلدان، بغض النظر عن درجة تطورها الاقتصادي أو العلمي، ودون المساس بأمن أي دولة. ونأسف لكون التقدم العلمي والتكنولوجي المحرّز في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي يمكن تسخيرهِ للنشر الأحادي الجانب للمنظومات الدفاعية الوطنية المضادة للقذائف أو غيرها من المنظومات العسكرية الوطنية التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث سباق تسلح، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان أن النظام القانوني الحالي لا يوفر حماية كافية من تسليح الفضاء الخارجي، ومن ثم يجب تعزيزه.

وتابع وفد بلدي باهتمام الزيادة الكبيرة التي حصلت في الآونة الأخيرة في عدد المبادرات التي تركز على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، ونحن ندين قرار بعض الدول الانخراط في حرب الفضاء بإنشاء وحدات من القوات المسلحة في الفضاء. وهذا سلوك لن يؤدي إلا إلى تسريع إنشاء منظومة حرب مدمرة في الفضاء الخارجي. وإذا اعتبرنا الفضاء الخارجي تراثاً مشتركاً للبشرية، فإنه ينبغي للبلدان ذات القدرات التكنولوجية الفضائية أن تمتنع عن نشر أي منظومات عسكرية دفاعية أو هجومية في الفضاء الخارجي وتنشئ آليات للتحقق وكفالة الشفافية وبناء الثقة.

ولذلك، فإننا ندعو حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى حل ما يسمى "قواتهما الفضائية" و"قيادتهما الفضائية" دون تأخير، وإلى تدمير جميع تكنولوجيا الأسلحة ذات الصلة. فهذه المبادرات إنما تشجع الاتجاه نحو حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فتزيد من مخاطر قاعدة حرب جديدة وتبثّ المزيد من عدم اليقين بشأن أمن الفضاء ومستقبل البشرية. وتتفاقم هذه الحالة بسبب التطور الهائل للتكنولوجيا المضادة للسواتل، والمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف البعيدة المدى، وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي المساعدة. ومن الواضح، في نظر جمهورية فنزويلا البوليفارية، أن هذه المسائل تتطلب اعتماد أنظمة ملزمة على وجه السرعة من أجل ضمان سلوك مسؤول من جانب البلدان التي تمتلك هذه التكنولوجيا. ونشدد على ضرورة أن يتابع مؤتمر نزع السلاح هذه المسألة بمزيد من النشاط، ويؤدي ولايته بفعالية في هذا الصدد.

السيد الرئيس، تؤيد فنزويلا مقترحات جمهورية الصين الشعبية فيما يتعلق بضرورة تعزيز وضمان السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي على أساس الالتزام بتعددية أطراف غير تمييزية وغير مسببة وشاملة للجميع. ويشكل مشروع المعاهدة الذي وضعه الاتحاد الروسي والصين بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي خطوة مهمة في هذا الاتجاه وينبغي أن ينظر فيه المؤتمر على سبيل الأولوية. وفي هذا الصدد، يود بلدي أن يذكّر بالوثيقة الختامية للقمة الثامنة عشرة لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، التي عقدت في باكو، أذربيجان، في عام 2019، والتي أقرت فيها البلدان "بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء وبحقوق السيادة والمشروعة وغير القابلة للتصرف لجميع الدول في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية فقط، وأعادت تأكيد موقفها المتمثل في معارضة ورفض أي عمل ينكرها أو ينتهكها، وشددت على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي - ويشمل ذلك حظر نشر الأسلحة أو استخدامها فيه - من شأنه أن يحول دون تعرض السلام والأمن الدوليين لخطر جسيم".

وفي أيلول/سبتمبر 2015، وقعت حكومة بلدي وحكومة الاتحاد الروسي بياناً مشتركاً تعهدتا فيه بالألا تكونا أول من ينشر أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي وبأن تبذلا قصارى جهدهما لمنع تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة للمواجهة.

واسمح لي أن أختتم، السيد الرئيس، بالإشادة بك على تفانيك وشفافيتك، وبأن أبلغك اهتمام وفدنا بالمشاركة بنشاط في الجلسات المواضيعية المقبلة التي تنظمها بشأن ضمانات الأمن السلبية وأنواع الأسلحة الجديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية وأعطي الكلمة للمتكلم التالي على قائمتي، ممثل مصر.

السيد رضا السيد (مصر) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه أول مرة يأخذ فيها وفدنا الكلمة أثناء فترة رئاستك، اسمح لي أن أهنئك على توليك هذا الدور البالغ الأهمية خلال هذه الأوقات العصيبة. وأود أن أشكرك على تنظيم المناقشة العامة لهذا الأسبوع حول موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو موضوع تعتبره مصر إحدى أهم أولويات كل من منظومة الأمن الدولي ومؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعرب عن شكري للمتاوريين الموقرين على عروضهم التي تتسم بكثير من التبصر والتعمق.

السيد الرئيس، يعرب وفد بلدي عن تأييده الكامل لبيان مجموعة الـ 21 الذي أدلى به وفد كينيا. ونعتقد أن هناك حاجة واضحة إلى صك ملزم قانوناً يكمل الإطار الدولي الحالي بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وسد الثغرات القانونية القائمة في هذا المجال، ولا سيما بالنظر إلى الإعلانات المثيرة للقلق الصادرة عن بعض الدول والمتعلقة بخطط لتسليح الفضاء الخارجي، إضافة إلى التطوير المستمر للقدرات العسكرية المكثفة لمهاجمة أصول في الفضاء الخارجي.

وينبغي أن يكون لهذا الصك الملزم قانوناً نطاق شامل يتضمن أحكاماً تحظر وضع أي أسلحة، دفاعية أو هجومية، في الفضاء الخارجي، وشئ هجمات مسلحة على سواحل أو أي أصول في الفضاء الخارجي، وإحداث أي تشويش ضار مقصود من شأنه أن يعوق العمل الطبيعي لأصول الفضاء الخارجي، وتطوير واختبار وتكديس أسلحة مصممة خصيصاً لغرض وحيد هو الهجوم على أصول الفضاء الخارجي أو لغرض نشرها أو استخدامها كسلاح في الفضاء الخارجي. ونعتقد أنه يمكن إخضاع كل حكم من أحكام ذلك الحظر لتدابير تحقق موثوقة، باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات التي يمكن استكمالها بتدابير لتحقيق الشفافية أو آليات للتشاور والتسوية الرصينة. ونعتقد أيضاً أنه يمكن تصميم هذه الصكوك بطريقة تمكن من تقادي أيّ مساس بتمتع جميع الدول تمتعاً كاملاً بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي أو بالتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، لأغراض غير أغراض التسليح. ويمكن تحديد التعريفات اللازمة بطريقة تحول دون حدوث أيّ خرق من هذا القبيل.

ويمثل الإطار القانوني الحالي، ولا سيما معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967، أساساً جيداً. بيد أن هناك حاجة واضحة لبذل جهود جادة للتوصل إلى صكوك جديدة ملزمة قانوناً تكمل الإطار القانوني الحالي، مع مراعاة التطورات التكنولوجية الهامة ذات الصلة والحاجة إلى تطمينات بأن الفضاء الخارجي سيظل خالياً من النزاعات المسلحة أو سباقات التسلح.

السيد الرئيس، تناوبت مصر مع سري لانكا، خلال سنوات، على تقديم القرار السنوي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إلى الجمعية العامة. ويدعو هذا القرار مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء فريق عامل بشأن هذا البند من جدول الأعمال بأسرع ما يمكن. والتزام بلدي بالدفع قدماً بهذا الموضوع التزام ثابت. ويتجلى ذلك بوضوح في مشاركتنا في عمل فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب القرار 250/72.

وفي الآونة الأخيرة، صوّتت مصر لفائدة قرار الجمعية العامة 36/75، المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول"، على أساس أن هذا القرار يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو وضع قواعد يمكن أن تمهد الطريق للصكوك الضرورية والملزّمة قانوناً للالزمة لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها المنظومات الفضائية من وجهة نظر شاملة تغطي التهديدات الصادرة من الأرض والفضاء التي تتعرض لها المنظومات الفضائية.

السيد الرئيس، تقدّر مصر مساهمات هامة أخرى ترمي إلى إحراز تقدم في هذا الشأن، وهي مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قدّم إلى مؤتمر نزع السلاح. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مصر من بين مقدمي ثلاثة من القرارات الخمسة المتعلقة بمسألة أمن الفضاء في اللجنة الأولى للجمعية العامة.

وفي الختام، تجدد مصر تأييدها اعتماد نهج شمولي يستفيد من تكامل جميع الجهود السابقة التي يمكن أن تقودنا إلى وضع قواعد ملزمة متفق عليها في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونأمل مخلصين أن ينتهي الاستقطاب في هذه القضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الهند. وأعطي الكلمة الآن للسفير بانكاج شارما.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكر على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية في مؤتمر نزع السلاح حول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهي مسألة مدرجة في جدول الأعمال منذ عام 1982. وأود أن أنضم إليك وإلى الزملاء الآخرين في الترحيب بالسفيرة أنا ياردفلت من السويد، بصفتها أحدث عضو في أسرة مؤتمر نزع السلاح، وأنطلع إلى العمل معها.

وتعرب الهند عن تأييدها لبيان مجموعة الـ 21 الذي أدلى به المنسق الموقر من كينيا. وأشكر المتحاورين الموقرين على عروضهم الممتازة التي قدموها في وقت سابق من هذا اليوم.

السيد الرئيس، الهند من أهمّ الدول المرتادة للفضاء وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأجّد الإعراب عن موقفها بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فالهند لا تزال تعارض تسليح الفضاء الخارجي. ولم تلجأ الهند ولن تلجأ إلى أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وما زلنا ملتزمين بصون الفضاء الخارجي بوصفه مجالاً دائماً التوسع للمساعي التعاونية لجميع الدول المرتادة للفضاء. ويتعين على جميع الدول المرتادة للفضاء وغيرها أن تساعد على صون الفضاء الخارجي بوصفه تراثاً مشتركاً للبشرية، وأن تحافظ على الفوائد التي يجنيها الجميع من تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها وأن تعزز هذه الفوائد.

وتواصل الهند تأييد النظر الموضوعي في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ضمن الإطار المتعدد الأطراف للأمم المتحدة. وما زلنا ملتزمين بالتفاوض، هنا في مؤتمر نزع السلاح، على صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد أكدت الهند أنه إذا كان من شأن وضع تدابير عالمية وغير تمييزية لبناء الثقة وكفالة الشفافية أن يؤدي دوراً تكميلياً مفيداً، فإن هذه التدابير لا يمكن أن تحل محل الصكوك الملزمة قانوناً في هذا المجال.

وبالمثل، شددت الهند على ضرورة النظر في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وفقاً لمعايير ومفاهيم موضوعية وملموسة، وليس وفقاً لمعتقدات وتصورات ذاتية. وشاركت الهند بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي اختتم دورته في آذار/مارس 2019. وشاركت أيضاً في المداولات المتعلقة بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، التي جرت في اجتماع غير رسمي لهيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل 2019.

وفي الدورة الخامسة والسبعين للجنة الأولى في العام الماضي، صوتت الهند مؤيدة أربعة قرارات من أصل خمسة قُدمت في إطار مجموعة الفضاء الخارجي، وهي: القرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي شاركنا أيضاً في تقديمه؛ والقرار بشأن تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ والقرار بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي؛ والقرار بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، تتطلع الهند إلى الشروع المبكر في إجراء مفاوضات حول صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وذلك لمعالجة القضايا العاجلة المتعلقة بأمن الفضاء، وتظل حريصة على أداء دور رئيسي وبناء مع غيرها من الشركاء في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو السفير خابريلسي، ممثل هولندا.

السيد خابريلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستك، أسمح لي أن أهنئك على توليك الرئاسة وأن أشكر على مواصلتك التقليد الراسخ المتمثل في عقد مناقشات مواضيعية في مؤتمر نزع السلاح، حيث نتناول اليوم البند 3 من جدول الأعمال، وهو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأود أيضاً أن أشكر المتحاورين على تقديمهم الشامل وأرحب بزميلتنا السويدية التي تشارك أول مرة في مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، إن الفضاء يهنا جميعاً. فالفضاء وتكنولوجيا الفضاء هما، بطبيعتهما، مسألتان دوليتان. ولا يمكن لأي بلد أن يعمل في الفضاء الخارجي دون التأثير على البلدان الأخرى. وفضلاً على ذلك، لم يعد استخدام الأصول الفضائية حكراً على الدول الكبرى. بل حتى استخدام تطبيقات تكنولوجيا الفضاء ليس محصوراً في البلدان التي لديها سواتلها الخاصة. فقد أصبح باستطاعة عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عن طريق شراء الخدمات الساتلية، الاستفادة من الإمكانيات العديدة التي تتيحها تطبيقات تكنولوجيا الفضاء، في مجالات تتراوح بين الزراعة والاستجابة للكوارث. وهذا الأمر يمنح الدول الأعضاء فرصاً لتحقيق مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، يتعرض الفضاء الخارجي لضغوط متزايدة بسبب التطور التكنولوجي والجيولوجي والتطور الجيوسياسي. وباتت العواقب الناجمة عن فشل تطبيقات تكنولوجيا الفضاء أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى، ويمكن أن تؤدي إلى اضطرابات كبيرة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتُعد السواتل التي تنقل بيانات تحديد المواقع والتوقيت جزءاً من البنية التحتية الحيوية، ولم يعد بإمكاننا تخيل عالمنا الذكي من دون توقعات الطقس الموثوقة أو المدفوعات الرقمية أو منظومات اقتفاء الأثر وتحديد المنشأ أو الخدمات اللوجستية. وتترك هولندا أيضاً أهمية الفضاء للعمليات العسكرية ضمن الأطر الدولية القائمة المعمول بها. وتشمل هذه الأنشطة العسكرية التواصل مع الوحدات المنتشرة، واستخدام الذخائر الدقيقة التسديد الموجهة بالسواتل، والتحليل الاستخباراتي القائم على صور السواتل.

السيد الرئيس، إن المجتمع الدولي مسؤولٌ مسؤوليةً جماعية فيما يتعلق بالفضاء. وترى هولندا، بصفتها دولة طرفاً في معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي، أن استخدام الفضاء الخارجي ينبغي أن يكون استخداماً سلمياً، وأنه، على الخصوص، لا ينبغي وضع أي أسلحة دمار شامل في مدار حول الأرض أو حول أي جرم سماوي آخر. وتواصل هولندا سعيها لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتؤيد تماماً أعمال مؤتمر نزع السلاح في هذا المجال.

وتربط هولندا، في إطار ما تبذله من جهود، موضوع أمن الفضاء بتدابير الحد من المخاطر وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي بين الدول الكبرى. ونرجّب بكون عدد لا بأس به من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن كيانات أخرى قد لبى الطلب المعبر عنه في قرار الجمعية العامة 36/75 المدعوم على نطاق واسع، فقدّمت آراءها من أجل إدراجها في تقرير الأمين العام. ونعتقد أن تحويل هذه الآراء إلى رؤية مشتركة بشأن هذا الموضوع هو منطلق مفيد وضروري لحوار دولي بشأن وضع معايير للسلوك المسؤول، وذلك في سبيل الحد من المخاطر التي يتعرض لها الفضاء وتحقيق عملية شاملة. ولهذا صوتت هولندا مؤيدة القرار 36/75. ولهذا السبب أيضاً قدمت هولندا مساهمة بصفقتها الوطنية، إضافةً إلى تأييدها لما جاء في المساهمة التي قدّمتها الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بمتابعة قرار الجمعية العامة 36/75، يرى وفد بلدي أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يضطلع بدور هام في هذا الصدد.

السيد الرئيس، نعتقد أن المناقشات الدولية بشأن الفضاء الخارجي، هنا في جنيف، وكذلك في فيينا ونيويورك، يمكن أن تسفر عن تدابير بناءة وملموسة تشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سواءً أكانت ترتاد الفضاء أم لا ترتاده، على تحقيق مجال فضائي يتسم بالاستدامة والسلامة والأمن. فالحفاظ على هذه الاستدامة والسلامة والأمن في الفضاء بالحوار والتعاون يعود بالنفع على كلّ من على وجه الأرض. وهولندا ملتزمة بالمساهمة في هذا الجهد المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): زملائي الأعزاء، ما زال على قائمتي عدّة متكلمين، ومن ثم يبدو أننا لن نتمكن من اختتام المناقشة بعد ظهر اليوم. ولذلك، أقترح رفع جلستنا والعودة إلى هذه القائمة خلال الجلسة العامة التي ستعقد يوم الثلاثاء 3 حزيران/يونيه. وعليه، أعلن رفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 17/00.